العلاقات الجزائرية التركية زمن الثورة التحريرية 1956. 1962

الأستاذ الدكتور : مقلاتي عبد الله . جامعة المسيلة

مقدمة:

ترتبط تركيا بعلاقات متجذرة مع الجزائر، تستمد قوتها من البعدين الديني والتاريخي، حيث كانت الجزائر العثمانية امتدادا للإمبراطورية العثمانية طيلة ثلاث قرون كاملة، تركت بصمات واضحة على الروابط الحضارية بين البلدين، وفي بداية القرن العشرين جدد الوطنيون الجزائريون ارتباطهم بالخلافة العثمانية، ولكن مجيء أتاتورك وسياسة التتريك وضعت حدا لتلك الروابط، وعندما اندلعت الثورة الجزائرية ظلت جزائر الثورة بعيدة عن تركيا الرسمية خلال بداية الثورة، وذلك على الرغم من عواطف التضامن التي كان يكنها الشعب التركي للجزائر، حيث لم تبدي تركيا موقفا واضحا، وقد كانت باعتبارها عضوا في الحلف الأطلسي مكبلة بعلاقات صداقة مع فرنسا لا تسمح لها بمؤازرة الجزائر، وقد حاولت جبهة التحرير الجزائرية اختراق الموقف التركي بمناسبة انعقاد دول حلف بغداد في تركيا عام 1955 لكن دون جدوى.

ومع مرور الوقت وأخذ عدنان مندريس زمام المبادرة بدأت ملامح رسم العلاقات تتجلى، وجاءت الفرصة في بداية عام 1957 عندما زار رئيس الحكومة التركية مندريس ليبيا، وقررت عقد أولى الاتفاقيات أو الصفقات السرية التي كانت بداية الطريق لعلاقات سياسية ودبلوماسية سوية الى عهد الاستقلال وما بعده، فكيف تم ترتيب المباحثات الأولى لربط العلاقات السياسية، وما تأثير البعد الحضاري على توطيد العلاقات في عهد الثورة وبعد الاستقلال.

هذا ما نحاول الإجابة عنه من خلال فحص وثائق الأرشيف والشهادات، وذلك في المحورين الآتيين:

. ظروف رسم العلاقات الجزائرية التركية زمن الثورة وأثر البعد الحضاري.

. موقف تركيا الداعم للثورة أساس بناء العلاقات التركية الجزائرية المعاصرة.

أولا: تبلور العلاقات الجزائرية التركية زمن الثورة التحريرية:

ترتبط تركيا بعلاقات متجذرة مع الجزائر، تستمد قوتها من البعدين الديني والتاريخي، حيث كانت الجزائر العثمانية امتدادا للإمبراطورية العثمانية طيلة ثلاث قرون كاملة، تركت بصمات واضحة على الروابط الحضارية بين البلدين، وفي بداية القرن العشرين جدد الوطنيون الجزائريون ارتباطهم بالخلافة العثمانية، ولكن مجئ اتاتورك وسياسة التتريك وضعت حدا لتلك الروابط، وعندما اندلعت الثورة الجزائرية ظلت جزائر الثورة بعيدة عن تركيا الرسمية خلال بداية الثورة، وذلك على الرغم من عواطف التضامن التي كان يكنها الشعب التركي للجزائر، حيث لم تبدي تركيا موقفا واضحا، وقد كانت باعتبارها عضوا في الحلف الأطلسي مكبلة بعلاقات صداقة مع فرنسا لا

تسمح لها بمؤازرة الجزائر، وقد حاولت جبهة التحرير الجزائرية اختراق الموقف التركي بمناسبة انعقاد دول حلف بغداد في تركيا عام 1955 لكن دون جدوى([1]).

ومع مرور الوقت وأخذ عدنان مندريس([2]) زمام المبادرة بدأت ملامح رسم العلاقات تتجلى، وجاءت الفرصة في بداية عام 1957 عندما زار رئيس الحكومة التركية مندريس ليبيا، وقررت عقد أولى الاتفاقيات أو الصفقات السرية التي كانت بداية الطريق لعلاقات سياسية ودبلوماسية سوية الى عهد الاستقلال وما بعده، فكيف تم ترتيب المباحثات الأولى لربط العلاقات السياسية، وما تأثيرها على توطيد العلاقات في عهد الثورة وبعد الاستقلال. هذا ما نحاول الإجابة عنه من خلال فحص وثائق وشهادات تعرض لأول مرة.

انتهزت جبهة التحرير الوطني فرصة زيارة رئيس الحكومة التركية لليبيا في أوائل فيفري 1957 لتطلب من ابن حليم استغلال الفرصة لكسب الموقف التركي لصالح الجزائر، وقد أرسلت الى طرابلس وفدا ضم دباغين والمدني([3]) واحمد بودة([4])، وتدارس الوفد مع الإخوة الموجودين في ليبيا وعلى رأسهم مسؤول التسليح اوعمران السبل الكفيلة بإنجاح المسعى، ويبدو أنهم عولوا كثيرا على ابن حليم([5]) لمحادثة عدنان مندريس في الموقف التركي من القضية الجزائرية، ويذكر المدني ان الوفد التركي الذي نزل بالمطار قوبل بمقاطعة شعبية لا نعرف ما إذا كانت مقصودة أم عفوية، وان رئيس الحكومة أجاب مندريس المندهش أمام هذا الموقف بان سبب إعراض الليبيين عند استقبال الوفد التركي والاحتفاء به يرجع الى موقف بلاده من قضية الجزائر، ويضيف المدني أن ابن حليم نقل له أن مندريس تأثر كثيرا، وأكد له أن الأتراك يعطفون على قضية الجزائر ولكنهم مرتبطون مع فرنسا بعلاقات اقتصادية وسياسية، وانه يمكن تصحيح الموقف، وعندها اتفق معه ابن حليم على لقاء خاص في اليوم الموالي([6]).

---

[1] محمد فاضل الجمالي: مواقف وعبر في سياستنا الدولية، صفحات من تاريخنا المعاصر، الشركة التونسية للتوزيع، تونس ، 1973، ص 279

[2] رئيس الحكومة التركية ذو التوجه الاسلامي، مثلت مرحلة حكمه طفرة في سلطة الحكم التركية التي يغلب عليها الطابع العسكري العلماني

[3] مساعد دباغين مسؤول الوفد الخارجي للجبهة ووزير الثقافة في الحكومة المؤقتة

[4] ممثل جبهة التحرير في ليبيا

[5] ثاني رئيس لوزراء ليبيا، استطاع أن يقود حكومة بلاده لأكثر من ثلاث سنوات حاسمة في تاريخ بلاده، كان من مظاهرها الرئيسية تقوية علاقات الود العربية مع مصر وتونس وثوار الجزائر، والسعي لبناء وحدة شمال إفريقيا، ودعم الثورة الجزائرية ، وتقييد العلاقات مع القوى الغربية على الرغم من الحاجة الماسة لإعاناتها الاقتصادية..الخ.

[6] انظر احمد توفيق المدني: المدني أحمد توفيق: **حياة كفاح مذكرات**، الجزء الثالث، ط2، م و ك ،الجزائر ،1988 . ص.ص 348 349

وان كان المدني أورد باقتضاب رواية ابن حليم له بخصوص هذا الاجتماع الحاسم فان ابن حليم خصه في مذكراته بتفاصيل ضافية، حيث يورد قصة الانفراد بمندريس في بيته، وكيف مهد له الموضوع بذكر فضائل الأتراك على الأمة الإسلامية وعلى شمال افريقيا، وحدثه عن سياسة فرنسا في الجزائر، وعرض عليه مطالب الجزائريين من السلطات التركية ممثلة في تغيير موقفها من فرنسا وتقديم مساعدات عسكرية سرية للثورة الجزائرية، حيث يقول ابن حليم: "بدأت حديثي معه بذكر لمحة تاريخية عن دور الأتراك العظيم في نشر الإسلام وزعامتهم للأمة الإسلامية عبر قرون عديدة من التاريخ الإسلامي المجيد...ثم عرجت بحديثي عن شمال إفريقيا وشرحت لمندريس مدى الظلم والقتل والتشريد الذي يعاني منه شعب الجزائر المجاهد ومحاولات فرنسا قمع ثورته الإسلامية وتنصيره وفرنسته، ثم دخلت في صلب الموضوع وقلت لعدنان بك أنني آمل أملا قويا أن تمد تركيا الشقيقة المسلمة الكبرى يد المساعدة لشعب الجزائر المجاهد في محنته الراهنة، قال مندريس أنه كمسلم يعطف بكل جوارحه على الشعوب الإسلامية جميعا وبنوع خاص على شعوب الشمال الإفريقي وهو على إدراك تام بما يعانيه الشعب الجزائري في حربه الاستقلالية، ثم قال ولقد بدلت تركيا الكثير من المساعي السرية الحميدة لدى حكومة باريس موصية وناصحة بأن مشكلة الجزائر لا تحل بالقوة والقمع بل بحلول سياسية وتفاوض مع ممثلي سكان الجزائر وأضاف أنه على استعداد لمضاعفة هذه المساعي بل وتوسيعها بحيث تشمل ضغطا وديا لدى دول حلف الأطلنطي الأخرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا"[1].

وإذا كان مندريس قد أبدى تجاوبا مع المطلب الأول فانه اندهش أمام المطلب الثاني الخاص بالمساعدة العسكرية، ولكن ابن حليم استطاع أن يهون عليه الأمر ويقنعه بتقديم مساعدة سرية للجزائر تكون باسم الدولة الليبية، ويورد لنا ابن حليم حديثه مع مندريس بخصوص المطلب الثاني بالقول: "قلت لمندريس أن مساعدة شعب الجزائر تتطلب أكثر كثيرا من المساعي الحميدة فهي تتطلب عونا ماديا أعني مالا وسلاحا...وكنت أشعر بأن مخاوف مندريس هي في الواقع مخاوف حقيقية فهدأت من روعه وقلت أن الثورة الجزائرية في أشد الحاجة إلى أنواع كثيرة من الأسلحة الحديثة وهذه الأسلحة متوفرة لديكم، فإذا أعطيتكم كشفا مفصلا بهذه الأسلحة وأهديتموها أنتم إلى شقيقتكم ليبيا فليس في هذا ما يثير أي شك أو ريب لدى فرنسا، وسنقوم نحن بتسريب ذلك السلاح إلى الإخوان الجزائريين تدريجيا وأعدكم بألا يعلم هذا السر إلا القيادة الجزائرية العليا بل عدد قليل جدا من أفراد تلك القيادة العليا"[2].

---

[1] مصطفى ابن حليم: ابن حليم مصطفى أحمد: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس الحكومة الليبية الأسبق مصطفى احمد بن حليم، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1992. ص. ص 361. 362

[2] المصدر نفسه، ص 363

وأظهر مندريس تخوفه من أن تكشف فرنسا ذلك، فهون عليه ابن حليم الأمر وأقنعه بان بلاده تتحمل كامل المسؤولية في إيصال الأسلحة للجزائريين وتقوم بذلك في سرية تامة، وخاطبه قائلا: "اطمئن يا أخي عدنان أنك إذا وافقت على ما أقترحه فإن سرك لن ينكشف أبدا بعون الله، ولو انكشف الأمر فيمكنكم أن تقولوا أنكم قدمتم هدية لجيش ليبيا الشقيقة مبررين ذلك بالعلاقة التاريخية بين شعبينا...إلى أن قال مندريس لقد اقتنعت الآن وسنقدم لكم هدية السلاح أنتم، وأرجوا الله أن يوفقكم في إيصالها لأولئك الذين يحتاجونها في الدفاع عن دينهم، أما نحن في تركيا فإننا نقدم الهدية لجيش ليبيا الشقيقة فقط، وشدد على المحافظة على السرية المطلقة ولا أعتقد أن هذا السر أذيع قبل اليوم، وبعد أسابيع قليلة وصلت هدية السلاح التركي واستلمها الجيش الليبي في احتفال عسكري ثم بدأ تسريبها تدريجيا إلى ثوار الجزائر"[1].

ونستشف من هذه الشهادة ومن رواية المدني أن ابن حليم نهض بدور أساسي في إقناع رئيس الحكومة التركية بدعم الثورة الجزائرية، فقد أولى المسألة أهمية بالغة وقدمها على مشاغل بلاده الخاصة، وقضى وقتا طويلا في جلسة خاصة لإقناع مندريس باتخاذ موقف مشرف لصالح الثورة الجزائرية، وفعلا تحصل منه على دعم سياسي وعسكري، وادي المهمة على أكمل وجه، ولا نعرف ما إذا كانت الخطوة اتخذت باستشارة الملك ادريس أم اطلع عليها الملك فيما بعد وباركها، فابن حليم لم يشر الى ذلك، ويورد المدني أن ابن حليم اعلم الملك بالموضوع بعد أن حصل على موافقة مندريس المبدئية والمشروطة بموافقة رئس البلاد "جلال بايار"، وان الملك ادريس شكر مندريس خلال استقباله له بالقصر الملكي على خطوة إعانة الجزائر وطلب منه أن يبلغ الرئيس "جلال بايار" شكره على موقف دعم الجزائر في كفاحها[2]،

وقد ذكر عبد المجيد بوزبيدة انه كان عضوا في الوفد الذي استقبل الجزائري الذي دعي بمناسبة زيارة الوفد التركي لليبيا لمأدبة عشاء رسمية، وان اوعمران رئيس الوفد تقدم بطلب إلى الرئيس التركي، وان هذا الأخير سجل الطلب بعناية واستجاب له بعد بعض الوقت[3]، ويبدوا أن بوزبيدة اختلط عليه الأمر، فذكر أن رئيس الوفد هو رئيس الدولة جلال بايار في حين ان رئيس الحكومة هو الذي قاد الوفد التركي، وذكر أن اوعمران تقدم رئسا إلى الرئيس التركي خلال مأدبة العشاء الرسمية، وان الرئيس التركي سجل الطلب بعناية، وقد يكون اوعمران اتصل برئيس الحكومة مندريس وقدم له شكره، ولكننا نسلم بأنه لم يكن ليتجرأ ليعرض بنفسه طلب السلاح من تركيا، وان الطلب تم التحضير له وأوكل أساسا إلى رئيس الحكومة كما تجمع الشهادات، ولم يكن بوزبيدة مطلعا على

---

1 مصطفى بن حليم : المصدر نفسه، ص 363

2 احمد توفيق المدني : المصدر السابق، ص 350

3 BOZBIDA Abdelmajid :**La Logistique durant la guerre de liberation nationale; ce que je sais**، ed Bibliopolis Alger، 2005 P . 43

كامل خلفيات الموضوع ليشير إلى دور ابن حليم الأساسي، وقد ذكر بوزبيدة وهو مسؤول مخزون السلاح ببنغازي أن تركيا أرسلت إلى ليبيا شحنة أسلحة اشتملت على: 5000 مسدس اوتاماتيكي "موزار" وذخيرة كنا في أمس الحاجة إليها للرشاشات الثقيلة MG34et 42 [1]، وأكد اوعمران أن شحنة السلاح التركية تسلمها شخصيا بطرابلس ودون أن يقدم تفاصيل أخرى[2]،

وتفيد شهادة المدني أنه كان يبلغ رئيس الحكومة الليبية طلبات جبهة التحري اثناء اجتماعه بمندريس، وأن رئيس الحكومة الليبية أبلغه بواسطة سفير ليبيا بالقاهرة بمصادقة رئيس الجمهورية التركية على هدية السلاح، وأنه وبعد شهرين تسلم مركز جيش التحرير الوطني بطرابلس شحنة الأسلحة المكونة من: 1000 بندقية عيار 2.3، مع ذخيرتها . و 100 رشاش إنجليزي من نوع هوتشكيس عيار 3.3، . و18 مدفع هاون مورتي عيار 81 مم و 25 مدفع كبير تركت للجيش الليبي لعدم الحاجة إليها[3].

وقد ظل أمر هدية السلاح التركية للثورة الجزائرية سرا إلى أن أذاعه المدني وابن حليم، وقد مثل مخاطرة جسيمة للحكومتين الليبية والتركية، وأكد على تجند ابن حليم والملك إدريس من اجل خدمة للثورة الجزائرية وانتهاز كل الفرص لتقديم الدعم لها، وكذا استعداد تركيا لدعم الثورة الجزائرية.

ثانيا: موقف تركيا الداعم للثورة أساس بناء العلاقات التركية الجزائرية المعاصرة:

لقد صعب الوضع المعقد لعلاقات تركيا مع الغرب من الانفتاح التام على دعم الثورة الجزائرية، ومع ذلك فان الموقف التركي من القضية الجزائرية تغير جذريا مند نهاية عام1957، وخاصة من جانب الدعم السري الذي خص به مندريس الثورة الجزائرية عسكريا وسياسيا، وتدريجيا بدأت العلاقات في التوطد، وقد سبق وان ذكرنا بأن النية كانت بادية على دعم الجزائر منذ زيارة مندريس لليبيا.

وعليه فقد واصلت تركيا الرسمية دعمها السري للثورة الجزائرية وبدأت تدريجيا في تغيير موقفها السياسي، حيث سجلت مواقف إدانة للسياسة الفرنسية لم تكن معهودة، وتشجيع لحركة التضامن الشعبية مع الجزائر في تركيا بعد أن كانت محتشمة، كما كان قرار السماح بفتح مكتب لجبهة التحرير الجزائرية بأنقرة نقطة فاصلة في

---

[1] P 43، BOZBIDA Abdelmajid :**Op.cit**

[2] ينظر شهادة أوعمران بـ محمد عباس: ثوار...عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992، ص 187.

[3] انظر احمد توفيق المدني : المصدر السابق، ص 351

توطد العلاقات، وهو موقف أثار غضب فرنسا التي كانت تعتقد أن تركيا العضو في الحلف الأطلسي لن تعادي مواقفها([1]).

وقد تعززت مظاهر التضامن الشعبية مع القضية الجزائرية مند عام 1958، وذلك على الرغم من تقييد الحكومة لحركة التضامن مع الحركات التحررية لمواجهة حركة التحرر الكردية، حيث سجلت عدة مناسبات ومظاهر احتفالية مع الجزائر، وقامت لجنة الصداقة التركية بين الدول الإسلامية بدور هام في احتضان وتأطير التضامن مع الثورة الجزائرية([2]).

وفي بداية عام 1958 وخلال احتضان تركيا لاجتماع حلف بغداد بأنقرة راسلت جبهة التحرير الحكومة التركية والعراقية والباكستانية ملتمسة منها اتخاذ موقف ايجابي من دعم المسألة الجزائرية، وفعلا أبدت تركيا دعما للقضية الجزائرية بالشكل الذي أثار حفيظة فرنسا.([3])

وفي ماي 1958 استطلعت جبهة التحرير الوطني موقف الحكومة التركية من عقد مؤتمر للتضامن الإسلامي مع الجزائر في مكة المكرمة، فجاء رد الحكومة ايجابيا، وبالصيغة الآتية: "حكومتنا موافقة، مؤيدة للجزائر، تحضر المؤتمر"([4])، وهو يدل على استعداد الحكومة التركية لأية سانحة تضامن مع الجزائر.

وقد كان لنشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بأنقرة المتنوع دور في التعريف بالقضية الجزائرية في الأوساط التركية، معتمدة على دعم المسؤولين الأتراك، ومختلف الفئات المتضامنة مع الجزائر، وعلى عدالة القضية الجزائرية، وكان للبعد الإسلامي في دعاية المكتب والذي تولاه لفترة الشيخ الفضيل الورتيلاني دور في شحذ همم الأتراك لدعم كفاح الجزائر المسلمة.

الخاتمة:

وهكذا يبدوا لنا أن العلاقات التركية الجزائرية الحالية رسمت ملامحها زمن الثورة التحريرية، حيث تجاوبت تركيا مع مطالب دعم الثورة الجزائرية، وغلب على تلك العلاقات الطابع السياسي، وكان للموقف التركي الداعم للثورة أثره على بناء الجزائر علاقات دبلوماسية وطيدة مع الدولة التركية بعد الاستقلال، حيث تكرست العلاقات في مجالات مختلفة، وازدادت وطادة.

---

[1] انظر اسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية ، دار هومة، الجزائر، 2000، ص 162

[2] انظر المجاهد عدد 111، 25 ديسمبر 1961

[3] مريم صغير : مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 1995. 1996، ص 82،

[4] المدني : المصدر السابق، ص 383